

تداعيات إعلان مجلس الدولة والمفتي على الأوضاع في طرابلس

ربما لم يكن إعلان بيان المجلس الأعلى للدولة بممارسة صلاحيات السلطة التشريعية، وإعلان الشيخ الصادق الغرياني عن وثيقة دستورية ودعوته إلى تشكيل مجلس لأمة رد فعل على سيطرة الجيش التابع لمجلس النواب على المنشآت النفطية في الهلال النفطي، وإن كان الإعلان عنهما الآن يعكس تأثير التطورات الأخيرة في الإسراع بالإعلانين المتضادين، حيث رفض الشيخ الصادق الاتفاق السياسي في حين اعتمد بيان مجلس الدولة في تبرير خطوته بالاستناد إلى الاتفاق السياسي. غير أن الاثنين اتفقا على استخدام العبارة ذاتها "رص الصفوف" التي انتشرت قبل يومين تعبيرا عن رفض سيطرة الجيش التابع للبرلمان على الهلال النفطي وما نُقل عن استعدادات القائد العام للجيش التابع للبرلمان بالتحرك نحو طرابلس.

لم تنقض ساعات حتى وصف نائب رئيس مجلس النواب ورئيس فريق الحوار عن البرلمان أحمد شعيب بيان مجلس الدولة بالانقلاب على المؤسسة التشريعية الوحيدة في ليبيا (البرلمان)، وطابق وصف شعيب تعليق رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، وليس مستبعدا أن يعلن أعضاء في مجلس الدولة اعتراضهم على بيان المجلس، الأمر الذي قد يتطور إلى انشقاق داخل المجلس يتمثل في بروز كتل تعيد صورة مشابهة لتلك التي كانت في المؤتمر الوطني العام خاصة وأن أعضاء مجلس الدولة هم من أعضاء المؤتمر الوطني ولا تزال خلافات أساسية قائمة بينهم.

ومن المتوقع أن يوسع الإعلانان الانشقاق الحاصل بين القوى السياسية في العاصمة طرابلس ما قد يعيد رسم التحالفات السياسية والمناطقية من جديد، إضافة إلى إعادة توزيع

المجموعات المسلحة سواء في طرابلس أو مصراتة أو مدن غرب طرابلس، حيث أصبح في المشهد الطرابلسي الآن: المجلس الرئاسي وبعض وزاراته خاصة وزارة الدفاع التي يتولاها المهدي البرغثي الذي يدفع بدوره إلى قيادة التحرك ضد قوات الجيش التابع للبرلمان في منطقة الهلال، مع ضرورة الإشارة إلى الانقسامات داخل الرئاسي حيث يمثل ثلاثة من أعضائه وجهة نظر البرلمان والجيش التابع له وهم علي القطراني وفتحي المجبري وعمر الأسود الذين قد يصدر عنهم رفض بيان مجلس الدولة.

ومن المحتمل أن يربك بيان مجلس الدولة. فضلا عن إعلان المفتي. رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج الذي أعلن عزمه على تقديم تشكيلة حكومية جديدة لمجلس النواب، وكذلك أكد رفضه الدخول في حرب بين الليبيين في بيانه الذي علق فيه على سيطرة الجيش التابع للبرلمان علىمنطقة الهلال.

وهناك مجلس الدولة بصلاحياته التشريعية التي منحها لنفسه في بيانه يوم 21 سبتمبر الجاري وهناك بعض المجموعات المسلحة التي تؤيده وإن لم تكن ذات شوكة كبيرة، وثالث تلك القوى هي ما سماه الشيخ الصادق بمجلس الأمة الذي من المتوقع أن يؤيده مجموعات مسلحة كانت توالي المؤتمر الوطني العام ورئيسه نوري بوسهمين بما فيها بعض المجموعات الصغيرة من مصراتة وبعض المدن غربي طرابلس إلى جانب مجلسي شوري بنغازي ودرنة.

في المقابل قد تنأى الكتائب الكبرى في طرابلس ومصراتة بنفسها عن الانخراط في التحولات الأخيرة لأسباب منفصلة، فقوى طرابلس العسكرية (السلفية) لا تميل إلى مجلس الدولة وإلى دار الإفتاء، وإن كانت تميل نسبيا إلى رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، وأما كتائب مصراتة الكبرى فستحاول الابتعاد عن الاحتكاكات التي تنتاب المشهد السياسي في طرابلس للتركيز على

معركتها ضد تنظيم الدولة في سرت بالتوازي مع مساعيها في توسيع مصالحاتها مع مدن ومناطق عديدة في جبل نفوسة وورشفانة وبرقة إلى جانب مراقبة التطورات في الهلال النفطي وتحركات الجيش التابع للبرلمان، مع تتبع التطورات في طرابلس نفسها.

القوى السياسية في طرابلس المؤيدة للاتفاق السياسي ستقسم بدورها أمام الإعلانين، وإن ظهر أن حزب العدالة والبناء سيكون أقرب لإعلان مجلس الدولة لاستمرار دعمه للاتفاق السياسي الحالي وتصريحات عضو الحزب والنائب الأول لرئيس المجلس الأعلى صالح المخزوم المتطابقة لما جاء في بيان المجلس.

ما ينتظره المشهد الطرابلسي يتمثل في التطبيقات العملية لإعلان المفتي تشكيل مجلس للأمة وطبيعة هذا المجلس وما هي الوسائل التي سييسط بها سيطرته على الأوضاع في طرابلس وهل ستكون القوة إحداهما وبالتالي هل ستترتب على ذلك مواجهات مسلحة في العاصمة ومدى تأثير ذلك على المعركة التي تقودها مصراتة في سرت وتأخذ شرعيتها من المجلس الرئاسي وحكومته. ويبقى العامل الحاسم والمرجح لفرقاء المشهد الطرابلسي لحد كبير هي المواقف التي ستصدر عن الكتائب الكبرى والمجلس البلدي والأعيان والشخصيات الزعيمة في مصراتة.

من إصدارات المنظمة

1. أولويات حكومة الوفاق الوطني.
2. مسودة الاتفاق السياسي، قراءة في المضمون.
3. تقرير ديوان المحاسبة 2014 وترشيد الإنفاق الحكومي.
4. إطار للتحويلات الشاملة.
5. الآثار الاجتماعية للإنقسام السياسي في ليبيا.
6. المشهد السياسي و الأمني في ليبيا... رؤية تحليلية استشرافية.
7. الآثار الاقتصادية للإنقسام السياسي في ليبيا.
8. هل إحلال السلام ممكن في ليبيا؟
9. سياسات الدعم السلي في ليبيا.
10. ليبيا : حصاد عام 2015.
11. تقييم الأداء الحكومي خلال عام 2015.
12. الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي، المسار والمخرجات والتعقيبات.
13. واقع الاتفاق السياسي بين المأمول و الممكن.
14. تطبيقات الحوكمة في الإدارة الليبية.
15. تفكيك مستويات الصراع محليا، ومسارات خيار بناء الدولة في ليبيا.
16. ثورة 17 فبراير بعد خمس سنوات .. إنجازات و إخفاقات.
17. قطاع الصحة في ليبيا .. الواقع والتحديات.
18. أزمة الدينار الليبي - الأسباب والآثار والحلول.
19. التعليم العام في ليبيا - المختنقات والتحديات وسبل المعالجة.
20. العدالة الانتقالية طريق إلى المصالحة الوطنية.
21. الحرب على تنظيم الدولة في ليبيا من بوابة الوفاق.
22. التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص.
23. الفساد المالي في الاقتصاد الليبي.. قراءة تحليلية للأسباب والآثار واستعراض للحلول.
24. السياسات الجمركية الليبية - وفق تقرير ديوان المحاسبة 2015.
25. السياسات الاقتصادية والعامية ومتطلبات النجاح.
26. هل الديمقراطية التوافقية سبيل للتعايش السياسي في ليبيا؟
27. التقارير و المؤشرات مفهومها وأهميتها في صناعة القرارات.
28. القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات الارتقاء.
29. أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي.
30. دور الجماعات الاجتماعية والدين في الصراع على السلطة في ليبيا.

31. الأداء الحوكمي الليبي ومدى انحرافه عن تطبيق الحكم الرشيد.
32. العلاقة بين ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي - ملاحظات و ردود .
33. تقييم نظام التوظيف والمرتبات في الدولة الليبية.
34. التنمية الإدارية.....لإدارة التنمية المستدامة.
35. عوامل الجغرافيا والديمغرافيا في الصراع و الحل في ليبيا.
36. العقود و المشروعات في الدولة الليبية.
37. الحرب ضد تنظيم الدولة في ليبيا الى أين؟
38. مسارات الحرب في بنغازي.
39. احتمالات القضية الليبية: التفرد – الحرب – الانقسام – التفاوض .
40. دلالات تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2015 ومؤشرات تقييمه.
41. النظام الضريبي الليبي: تحدي الواقع ومتطلبات الإصلاح.
42. تقرير الحالة الليبية لشهر يوليو 2016.
43. دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
44. تقدير موقف: المجتمع الدولي و الالتزام باتفاق الصخيرات.
45. واقع النفط الليبي خلال عام 2016 .
46. الاتفاق السياسي بعد ثمانية أشهر على توقيعه.
47. طرابلس والهلال النفطي ... مساران محتملان للحرب في ليبيا.
48. الجيش الليبي - مأزق الماضوية وتحدي إعادة البناء.
49. واقع قطاع النفط الليبي و الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره.
50. الاقتصاد الليبي : الواقع وسبل النهوض.
51. رفض منح الثقة لحكومة الوفاق: يضعف الاتفاق ويخلط الأوراق.
52. أين الدولتيون؟.. أو غياب تيار الدولة في ليبيا.
53. القضايا و التعويضات في الدولة الليبية.
54. تقرير الحالة الليبية لشهر أغسطس 2016.
55. دولة الحرب في ليبيا.. ما هي وكيف تُفكَّك؟
56. الحوار السياسي الليبي (الصخيرات)..عراقيل أم طرق مغلقة؟
57. تحديات التنمية المكانية في ليبيا.
58. العدالة الاجتماعية في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011.
59. تحولات الصراع في الهلال النفطي بعد عملية البراق الخاطف.

نبذة عن المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات

المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات هي مؤسسة مستقلة، غير ربحية وغير حكومية تأسست في ديسمبر 2014 في طرابلس ليبيا، و تم افتتاح مكتب تمثيلي لها في إسطنبول في يناير 2015 . تقوم المنظمة بإجراء الأبحاث و الدراسات التي تخص قضايا السياسات والإستراتيجيات الحالية والناشئة من أجل الوصول إلى سياسات فعالة و ناجحة و كذلك من أجل تقديم الدعم لصانعي القرار. و تركز المنظمة جهدها من أجل تحسين أداء المؤسسات الليبية وتعزيز الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للشعب الليبي. تهدف المنظمة كذلك إلى نشر مفاهيم الجودة والحوكمة والتخطيط الإستراتيجي و ثقافة التميز من أجل تطوير أداء المؤسسات الليبية. و تهدف المنظمة أيضاً إلى تعزيز ونشر المعرفة حول السياسات العامة والإستراتيجيات للحكومة من خلال نشر الإحصاءات والدراسات والتقارير الدورية. تقوم المنظمة كذلك بتنظيم مؤتمرات و ورش عمل و منتديات من أجل النقاش و تبادل الآراء و الأفكار و نشر المعرفة.

مكتب طرابلس

النوفلين – طرابلس - ليبيا

مكتب إسطنبول

Yenibosna Merkez MAH.29

Istanbul Vizyon Park

Ofis Plaz.A3 BLK K:3/D28

Bahçelievler - İstanbul – Türkiye

هاتف : 0090 212 603 25 92

فاكس: 0090 212 603 27 48